مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 36-57

واقع الاستقلال القطري التونسي وأسس العلاقات الجديدة مع الثورة التحريرية الجزائرية (1955-1958).

The reality of Tunisian autonomy and the foundations of new relations with the Algerian liberation revolution (1955- 1958)

فاروق جياب، المركز الجامعي بريكة، الجزائر،

farouk.djiab@cu-barika.dz

تاريخ إرسال المقال: 06-01-2023 تاريخ قبول المقال: 05-02-2023

الملخص:

واجهت الثورة التحريرية الجزائرية في علاقاتها مع الحكومة التونسية خلال المرحلة الزمنية الممتدة ما بين (1955-1958) واقعا جديدا فرضه المنظور البورقيبي في تونس وجسده على أرض الميدان من خلال توقيع اتفاقية الحكم الذاتي، ولكي تضمن الثورة التحريرية استمراريتها، أدركت منذ وقت مبكر ضرورة التكيف مع هذا الواقع، فتوجهت قيادتها ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تبني سياسة براغماتية جديدة تقوم على توطيد العلاقات مع الرئيس الحبيب بورقيبة وحكومته من اجل ضمان دعم السلطات التونسية، وخدمة استراتيجيتها القائمة على توحيد النظام العام، وتجاوز الانقسام السياسي والإيديولوجي بين صفوف الثورة، كما وضعت أسس جديدة لعلاقات تعاون بين حركة ثورية ودولة مستقلة.

الكلمات المفتاحية: القضية الجزائرية؛ الاستقلال الذاتي؛ سياسة التقارب؛ دعم الثورة الجزائرية.

Abstract:

The Algerian liberation revolution faced in its relations with the Tunisian president, Habib Bourguiba and his government during the time period between (1955-1958), a new reality imposed by the Bourguibi perspective in Tunisia and his body on the ground of the field through the signing of the Autonomy Agreement, and in order for the liberation revolution to guarantee its continuity, it realized from an early age The need to adapt to this reality, so its leadership represented by the Coordination and Implementation Committee directed to adopt a new pragmatic policy based on strengthening relations with President Habib Bourguiba and his government in order to ensure the support of the Tunisian authorities and serve their strategy based on unifying public and overcoming the political and ideological conflict It also laid new foundations for cooperation between a liberation movement and an independent state.

Key words : The Algerian case; Autonomy; Convergence Policy; Support the Algerian revolution.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 36-57

مقدمة:

واجه الاستقلال التونسي منذ بدايته مجموعة من التحديات أبرزها مسألة ضبط العلاقات مع الحكومة الفرنسية وإتمام المراحل المتبقية من المفاوضات لتحقيق الاستقلال التام، كما شكلت القضية الجزائرية عقبة أخرى أمام بورقيبة وحكومته، حيث أدرك أنه لا يمكن أن يتم مشروع الاستقلال التونسي دون التوصل إلى حل للقضية الجزائرية، كما أن خصوصية الواقع التونسي وتشابكه مع الثورة التحريرية الجزائرية ساهمت في بلورة موقف بورقيبة ليكون أكثر واقعية في التعامل مع القضية الجزائرية وذلك بهدف حماية الاستقلال التونسي وخدمته بكل السبل الممكنة، وفي المقابل توجه قادة الثورة إلى الاعتراف بواقع الاستقلال القطري لتونس وتوطيد العلاقات مع حكومة بورقيبة، وذلك بهدف الاستفادة مما يقدمه الاستقلال التونسي من مزايا سياسية ودعم لوجيستيكي لصالح الثورة الجزائرية.

أولا- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز واقع العلاقات بين قطرين شقيقين في مرحلة تاريخية حاسمة وحساسة، إذ يبرز واقع العلاقات بين بلدين شقيقين في المغرب العربي تعززت أواصرها في إطار التضامن المغاربي ووحدة الكفاح بين القطرين الشقيقين، حيث تطور هذا الكفاح من التنسيق في الجانب السياسي إلى أن تجسد ميدانيا في الجانب العسكري على أرض المعركة، كما يبرز الموضوع صفحة مشرقة ومشرفة من تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، إذ أنها لم تكن مجرد ثورة سلاح، بل هي ثورة سياسية ودبلوماسية، فرغم توقيع تونس لاتفاقية الاستقلال الذاتي، فإن قيادة الثورة قد تكيفت مع الواقع الجديد، فتميز موقفها بالحكمة وبعد النظر، وتمكنت من مسايرة الدهاء السياسي لبورقيبة، والحفاظ على المصلحة العليا للثورة في قاعدة تونس الاستراتيجية.

ثانيا- إشكاليات الدراسة:

1- ما هي تداعيات اتفاقية الحكم الذاتي التونسي على واقع العلاقات بين الحكومة التونسية والثورة التحريرية الجزائرية؟.

2- هل تمكنت قيادة جبهة التحرير من استمالة الموقف الرسمي التونسي لصالح دعم الثورة الجزائرية؟.

3- كيف ساهم هذا الدعم في تطور هياكل الثورة التحريرية في قاعدة تونس الاستراتيجة؟.

ثالثا- المنهج المتبع في الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، وللإلمام بختلف جوانب الموضوع فقد اعتمدت على المنهج التاريخي الذي يعمد إلى سرد الوقائع التاريخية وفق تسلسل كرونولوجي منطقي، كما اعتمدت على المنهج التحليلي الملائم لتحليل وتشخيص البعد الحقيقي للموقف البورقيبي تجاه الثورة التحريرية الجزائرية،

والذي حاول من خلاله الموازنة بين: المحافظة المكاسب التي حققتها تونس من خلال اتفاقية الحكم الذاتي، وعلاقاته مع الحكومة الفرنسية وضغوطاتها المستمرة بخصوص دعم الثورة الجزائرية، والضغوطات الناتجة عن تطور النشاط الثوري الجزائري في تونس وخطورة تحالفه مع المعارضة اليوسفية.

المبحث الأول: التوجه نحو وضع أسس جديدة لعلاقات تعاون بين حركة ثورية ودولة حديثة الاستقلال.

أدركت قيادة الثورة التحريرية الجزائرية منذ وقت مبكر ضرورة التكيف مع الواقع الاستقلال الذاتي التونسي، فتوجهت قيادتها ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تبني سياسة براغماتية جديدة تضمن دعم السلطات التونسية، وتخدم استراتيجيتها القائمة على توحيد النظام الثوري العام، وتجسيد قرارات مؤتمر الصومام، وتجاوز الصراع السياسي والإيديولوجي داخل صفوف الثورة، كما وضعت الثورة الجزائرية أسسا جديدة لعلاقات تعاون بين حركة تحررية ودولة مستقلة، وذلك بترسيم هياكلها القيادية في تونس، وتأكيد احترامها للسيادة التونسية.

الطلب الأول: توجه قيادة الثورة في الداخل نحو الاعتراف بواقع الاستقلال القطري التونسي.

لم يختلف موقف قيادة الثورة في الداخل في البداية كثيرا عن موقف الوفد الخارجي من اتفاقية الحكم الذاتي الموقعة من طرف بورقيبة، حيث يذكر محمد بجاوي[1] أن عبان رمضان سارع إلى إصدار بيان يدين هذه الاتفاقية، إذ اعتبرها خيانة للنضال المشترك بين الحركات التحررية في بلدان المغرب العربي[2]، ولكن رغم ذلك كانت هناك العديد من الشخصيات الثورية داخل الجزائر تميز موقفها بالحنكة وبعد النظر وحاولت احتواء الوضع والتسليم بواقع الاستقلال القطري الجديد لتونس، وذلك انطلاقا من مجموعة من الجوانب العملية:

1- محمد لبجاوي (1926-1988): قيادي في جبهة التحرير الوطني ومسؤول فدرالية جبهة التحرير بفرنسا من منطقة القبائل، ولد سنة 1926 بمدينة الجزائر، ناضل في حركة الانتصار ،ح،د. كان تاجرا معروفا انظم إلى صفوف الثورة، وعمل مساعدا لعبان رمضان في العاصمة، كان له دور بارز في تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وربطه بجبهة التحرير، كما نهض بعدة مهام مثل تأطير المهاجرين الجزائريين بفرنسا من خلال تكليفه برئاسة اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بعد مؤتمر الصومام، ألقت عليه فرنسا القبض وأودعته السجن إلى غاية 1962، عين بعد الاستقلال مستشارا لبن بلة، كما عارض سياسة بومدين وعاش في المنفى، وفي سنة 1976 أعلن عن تشكيل الحركة المسلحة للقوى الديمقراطية الجزائرية المعارضة، بتشجيع من حسن الثاني، وتبنى الطرح المغربي فيما يخص الصحراء الغربية، عاد إلى الساحة السياسية بعد 1988. محمد لبجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، ط01، دار الفكر الحر، 1971، ص 01.

2- محمد لبجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، ط1، درا الفكر الحر، 1971، ص 124.

1- اختلاف القوانين الفرنسية داخل المستعمرات الثلاث، واختلاف طبيعة الأحزاب السياسية في كل منها، واعتبار كل من تونس ومراكش مجرد محميتين، بينما كانت الجزائر تعتبر كقطعة من التراب الفرنسي وتتكون من ثلاث ولايات.

2- الحفاظ على أركان الدولة داخل تونس والمغرب رغم إفراغ الإدارة الاستعمارية الفرنسية لها من محتواها.

3- لم يكن على الأحزاب السياسية في كل من تونس والمغرب سوا المطالبة بالسيادة الوطنية المسلوبة، بينما كان الوضع عكس ذلك في الجزائر، فقد كانت محرومة حتى من صفة دولة، كما أن الشعب الجزائري كان ملغى من حسابات الاستعمار الفرنسي كليا، فكان على جبهة التحرير الانطلاق من نقطة الصفر.

4- اختلاف أشكال المعركة وتفاوتها بشكل ملحوظ بين قطر وآخر.

5- اختلاف طبيعة التواجد الأوربي في الأقطار الثلاث، فقد كان في الجزائر عبارة عن عملية استيطان مباشر.[1]

ومن هذا المنطلق وجدت قيادة الثورة التحريرية في الداخل نفسها أمام مرحلة جديدة تحتم عليها بناء علاقات مع سلطة تنفيذية وطنية التونسية سيدة في تخطيطها ممثلة في حكومة بورقيبة، وكانت هذه السياسة الجديدة للجبهة أكثر واقعية وأكثر استجابة لمتطلباتها من تكبيل السلطة التونسية بجبهة النضال المغاربي المشترك.[2]

وتجدر بنا الإشارة أنه إلى حد نهاية عام 1955، لم تكن ثمة قاعدة قيادية وطنية حقيقية للثورة التحريرية، كما أن توزيع المسؤوليات لم يكن واضحا بعد بين الداخل والخارج، وفي هذا السياق يذكر محمد لبجاوي في مذكراته حول أهمية المساعدات التونسية: (مع تصعيد معركتنا كانت المساعدات التونسية أكثر أهمية...وكان من المهم أن لا نتأخر في إرساء قواعدها، إلا أن هذه القواعد لم تكن مضمونة خاصة وأن بورقيبة كان يجهل قادة جبهة التحرير الوطني، فكثير منا كانوا يستغلون هذا الموقف اللين بنوع من الانتهازية)[3]، ومن هذا المنطلق كلف عبان رمضان محمد لبجاوي بمهمة سرية وتمثلت

1- محمد لبجاوي، المصدر السابق، ص ص 111، 112.

2- مقابلة شخصية مع المجاهد والمؤرخ محمد زروال، حول أوضاع الثورة التحريرية الجزائرية في قاعدة تونس ووالولاية التاريخية الأولى، تبسة، شارع الهواري بومدين، 18 أفريل 2012.

3- محمد لبجاوي، المصدر السابق، ص 113.

في الاتصال بالزعيم التونسي الحبيب بورقيبة في فرنسا، وقد تدخل المناضل المغربي عبد الرحيم بوعبيد[1] وتوسط لإعداد الاجتماع مع بورقيبة، وقد كان حاضرا فيه عن الطرف الجزائري بجاوي المدني وأحمد طالب الإبراهيمي[2] رئيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمكلف بشؤون الطلبة في فرنسا، وإلى جانب بورقيبة حضر الباهي لدغم، ومنجي سليم[3]، ومحمد المصمودي، وبشير بن يحمد الذي كان يتولى إدارة جريدة "العمل" لسان حال الحزب الدستوري الجديد.[1]

1- عبد الرحيم بوعبيد (1922-1992): ولد يوم 23 مارس 1922 في مدينة سلا وسط أسرة متواضعة الحال، ودرس في المدرسة الابتدائية بسلا، وحصل منها على الشهادة الابتدائية عام 1934، ثم التحق بثانوية مولاي يوسف في الرباط، وفي 1938 حصل على شهادة الدروس الثانوية. التحق عام 1945 بمعهد الدراسات السياسية في في باريس بفرنسا بعد نيله شهادة الإجازة في القانون، وفي عام 1949 انخرط في هيئة المحامين بالرباط. عين عبد الرحيم بوعبيد كأول سفير للمغرب في باريس من أجل مواصلة مفاوضات الاستقلال، كما عين وزيرا للدولة مكلفا بشؤون المفاوضات في حكومة مبارك البكاي (1955- 1956)، كما تولى عدة حقائب وزارية في حكومات مختلفة حتى عام 1964، انخرط بوعبيد في ساحة النضال الوطني في سن مبكرة وساهم في تقديم وثيقة استقلال المغرب في 11 جانفي 1944، أعتقل في العديد من المناسبات في فرنسا بسبب نشاطه في نشر الوعي الوطني بين طلبة شمال إفريقيا في فرنسا، كما شارك في مفاوضات اكس ليبان ضمن وفد حزب الاستقلال في سبتمبر 1955، وفي شهر ماي 1963 أنشق على حزب الاستقلال المغربي وأسس حزبا معارضا هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ذو التوجه الاشتراكي القومي، وقد حوكم وسجن في عهد الملك الحسن الثاني أكثر من مرة بسبب مقاطعته السياسية ومواقفه من الصحراء الغربية، أعيد انتخابه على رأس حزبه للمرة الثانية سنة 1989، وعرف بتوجهه القومي العروبي حيث نظم العديد من المسيرات والمظاهرات آخرها كان في في الرباط في 03 فيفري 1991 للتضامن مع= =الشعب العراقي، توفي بوعبيد في 08 جانفي 1992. عبد الرحيم بوعبيد، مذكرات، ج1، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2012، ص ص 12، 13.

2- أحمد طالب الإبراهيمي (1932): ولد بقرية أولاد سيدي براهم بولاية برج بوعريريج سنة 1932، وهو نجل العلامة الشيخ البشير الإبراهيمي، يعد من الوجوه الطلابية البارزة وكان من المساهمين في تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عام 1955 حيث أنتخب أمينا عاما له، انظم إلى فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا قبل الإعلان عن الإضراب الطلابي، وتولى بها مسؤولية الشؤون المالية والعلاقات الخارجية، وفي نفس الوقت أشرف كذلك على تسيير التنظيم الطلابي إلى غاية شهر فيفري 1957، القي عليه القبض وسحن في فرنسا نتيجة تصاعد نشاطه الوطني إلى غاية سبتمبر 1961، وعين فيما بعد كممثل للحكومة الجزائرية المؤقتة في القاهرة إلى غاية حصول الجزائر على استقلالها، مارس بعد الاستقلال مهمة التعليم العالي بجامعة الجزائر، ثم تولى عدة حقائب وزارية مثل (التربية، والخارجية). ترشح في الانتخابات الرئاسية سنة 1999، ثم ابتعد عن النشاط السياسي، له العديد من الإسهامات العلمية والمؤلفات التاريخية ومنها المذكرات السياسية التي اعتمدنا عليها في هذه الترجمة. أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، أحلام ومحن (1932، 1965)، ج1، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص 15، 16.

3- المنجي سليم (1908-1969): ولد بتونس في عائلة من أصل يوناني في 15 سبتمبر 1908، زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية بتونس ثم بكلية الحقوق بباريس حيث على الإجازة في الحقوق ونشط في جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، انخرط مبكرا في النشاط الحزبي الدستوري، وقد القي عليه القبض بسبب هذا النشاط إثر أحداث أفريل 1938 واستمر سجنه حتى سنة 1943، انعقد مؤتمر الحزب في أكتوبر 1948 بمنزله، وقد أنتخب خلاله مديرا للحزب، أعتقل وسجن في العديد من المناسبات، وبعد إطلاق سراحه عين وزيرا في حكومة الطاهر بن عمار في أوت 1952، قاد الوفد التونسي في مفاوضات الحكم الذاتي، تولى عدة حقائب وزارية في

كان هذا الاجتماع كأول مبادرة من قيادة جبهة التحرير لشرح واقع الثورة وإذابة الجليد بينها وبين بورقيبة، وقد تكفل الوفد الجزائري من خلال هذا اللقاء بشرح واقع الثورة التحريرية الجزائرية وأهدافها، حيث كانت في انتشار مستمر في جميع أنحاء القطر الجزائري وبين مختلف فئات الشعب، وأن جبهة التحرير الوطني مصممة على تصعيد المعركة حتى تجبر الاستعمار الفرنسي على الاعتراف باستقلال الجزائر، بينما شرح بورقيبة واقع الاستقلال التونسي ووضح بأنه تم فهمه فهما خاطئا فكان هذا الاستقلال حسب بورقيبة مجرد مرحلة ستسرع الاستقلال التام لتونس وتجنبها الكثير من الخسائر في الأموال والأرواح، كما أنها ستفتح أمامها المجال لدعم الثورة التحريرية بكل الطرق المعلنة والغير المعلنة.[2]

كما ألح لبجاوي من خلال حواره مع بورقيبة على مطلب رئيسي وهو الاعتراف الرسمي التونسي بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للثورة التحريرية الجزائرية، وخاصة في حال التفاوض مع السلطات الاستعمارية الفرنسية[3]، كان هذا مطلبا أساسيا وخاصة أن الحركة الوطنية (MNA) كانت في تلك الفترة تحاول البروز في الساحة السياسية بدفع غير معلن من السلطات الاستعمارية الفرنسية وذلك من خلال التملق لكسب الشرعية والتأييد من أقطاب النضال المغاربي[4]، ويقول أحمد طالب الإبراهيمي في مذكراته حول رد بورقيبة على هذا المقترح: (ووعدنا بورقيبة الداهية الذلق اللسان بأنه سيفعل ذلك بمناسبة خطابه إلى الشعب التونسي خلال الأيام القادمة عند عودته إلى تونس مبشرا باستقلالها...والحق يقال قد وفى بوعده وفي المقابل طلب منا أن نعمل لكي تكون علاقة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في القاهرة بخصمه الأساسي صالح بن يوسف أقل حرارة وأقل ظهور للعيان، وعلى الفور بعثت رسالة حول هذا الموضوع إلى أصدقائنا في القاهرة).[5]

وبعد الإعلان عن تشكيل أول حكومة لتونس المستقلة في 15 أفريل 1956 وتعيين الحبيب بورقيبة رئيسا لها، توجه محمد لبجاوي إلى تونس واتصل به وقدم له مجموعة من المطالب التي كانت تمثل مشكلا حقيقيا للنشاط السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني في تلك المرحلة، وأبرزها الموافقة

حكومتي الطاهر بن عمار والحبيب بورقيبة، كما عين مندوبا لتونس لدى الأمم المتحدة وسفيرا بواشنطن، وقد تم انتخابه في سبتمبر 1961 رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة، أين كان له دور مهم في دعم وتدويل القضية الجزائرية، ثم عاد إلى تونس أين تولى عدة مسؤوليات حزبية وحكومية، إلى أن توفي سنة 1969. للمزيد ينظر حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص ص 331، 332.

1- أحمد طالب الإبراهيمي، أحلام ومحن (1932، 1965)، ج1، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص 102.

2- محمد لبجاوي، المصدر السابق، ص 114.

3- أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 102.

4- محمد لبجاوي، المصدر السابق، ص 113.

5- أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 102.

على إنشاء منظمة رسمية تمثل جبهة التحرير الوطني في تونس، وتقديم الدعم الميداني لنشاط الثورة في تونس والجزائر، والتوسط لدى السلطات الفرنسية من أجل إطلاق سراح السجناء والموقوفين في السجون التونسية، ويقول لبجاوي: (وقد استجاب الرئيس التونسي لكل مطلب بدون استثناء بتلقائية وصدق مؤثرين)[1]. ونشر نص الاتفاق بين الطرفين في جريدة العمل في عددها الصادر خلال شهر أفريل 1956، وقد شكل هذا النص أول وثيقة منشورة تعرض فيها جبهة التحرير الوطني الخطوط العريضة لسياستها قبل مؤتمر الصومام [2].

وفي المرحلة الثانية وجه بورقيبة اهتمامه إلى أحمد توفيق المدني ومحمد الأمين دباغين لأنهما أكثر اعتدالا وقابلية للتفاهم بصفتهم مستقلين عن تأثير الفكر القومي الناصري حسب اعتقاد بورقيبة، وفي القاهرة التقى مبعوثي بورقيبة الصادق المقدم والطيب سليم مع دباغين والمدني واقترح عليهما مبادرة الحكومة التونسية للإشراف على مهمة تمرير الأسلحة بدل الاعتماد على أنصار صالح بن يوسف[3]، وفي يوم 19 جوان 1956 التقى الباهي لدغم والرشيد إدريس بأحمد توفيق المدني حيث تم تدارس العلاقة مع حكومة بورقيبة، كما تم توقيع اتفاقية تمرير الأسلحة بواسطة الحكومة التونسية ضمانا لتسليمها للمجاهدين على الحدود، و في نهاية هذه المفاوضات صرح أحمد توفيق المدني بموقف الوفد الخارجي الذي يؤكد على أهمية التعاون والتنسيق مع حكومة بورقيبة، وقد شكل هذا التصريح اعترافا صريحا من طرف الوفد الخارجي بحتمية الواقع القطري الذي فرضته اتفاقية الاستقلال الذاتي في تونس، وأن استمرارية الثورة مرهونة بحتمية تكريس العلاقة مع بورقيبة الذي كان نفوذه وقوته وشعبيته في انتشار مستمر في تونس على حساب غريمه صالح بن يوسف.[4]

وقد كان لقاء طرابلس في 22 جانفي 1957 بين محمد الأمين دباغين وأحمد توفيق المدني مع مبعوثي بورقيبة الصادق لمقدم[5] والطيب سليم[1]، يمثل البداية الفعلية للمرحلة الجديدة من التعاون

1- محمد لبجاوي، المصدر السابق، ص 124.

2- جريدة العمل، ع، 16 أفريل 1956.

3- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988، ص 278.

4- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 279.

5- الصادق لمقدم (1914-1993): هو طبيب ومن أبرز الوجوه الدبلوماسية على الساحة التونسية، انخرط منذ أيام دراسته الجامعية الجامعية في صفوف جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، وفي بداية الخمسينيات تولى قيادة ديوان الحزب الحر الدستوري الجديد، وفي عام 1955 عين كوزير للصحة في وزارة الطاهر بن عمار، وانتخب كنائب في المجلس التأسيسي التونسي بعد الاستقلال، ثم عين كسفير في القاهرة ثم وزيرا للخارجية في 29 جويلية 1957، وكان له دور دبلوماسيا بارزا في أحداث بنزرت رفقة المنجي سليم، وفي سنة 1964 أنتخب رئيسا لمجلس الأمة حي بقي في هذا المنصب إلى غاية 1981، تولى بعدها عدة مسؤوليات عليا في الحزب

التونسي الجزائري، وقد افتك الوفد الجزائري من خلال هذا الاجتماع مجموعة من المكاسب خاصة في المجال السياسي بالإضافة إلى ميدان التسليح والتموين والدعم اللوجيستي لصالح الثورة التحريرية الجزائرية[2]. ونذكر منها:

1- تصحيح الحكومة التونسية لموقفها من نشاط علي محساس، واعترافها بالتشويش الذي سببه لنشاط الثورة التحريرية الجزائرية ولعلاقتها مع الحكومة التونسية. [3]

2- اعتراف الحكومة التونسية بأخطائها في الماضي واعترافها بتمثيل المجلس الوطني للثورة التحريرية.

الاشتراكي الدستوري إلى أن وافته المنية سنة 1993. منير الشرفي، وزراء بورقيبة، الدار التونسية للطباعة والنشر، تونس، د ت، ص ص 201-203.

1- الطيب سليم: ولد بتونس العاصمة في 19 جانفي 1914، وهو شقيق الزعيم السياسي المنجي سليم، درس بتونس العاصمة وتمرس في اللغات الأجنبية وبالخصوص اللغة الانجليزية وهو من أنجب خريجي معهد كارنو بتونس، شارك في المظاهرات الصاخبة التي شهدتها تونس والمناهضة للمؤتمر الأفخاريستي سنة 1931، وعمره لم يتجاوز 16 سنة، ثم انتقل إلى فرنسا أين درس علوم التجارة والحقوق مابين 1932 و1939، ثم عاد إلى تونس إثر أحداث 09 أفريل 1938 وانخرط في صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد ليكون أصغر أعضاء ديوانه السياسي، فكان من أبرز الوجوه التي عملت على توحيد الصف التونسي وحشده من أجل مواجهة السياسة الاستعمارية في تونس، ألقي عليه القبض في العديد من المناسبات وحكم عليه بالسجن مع الأشغال الشاقة، وفي سنة 1946 قرر الفرار خفية خارج الحدود التونسية نحو القاهرة أين باشر نضاله هناك للتعريف بالقضية التونسية رفقة بورقيبة، وكان من أبرز الوجوه التي دافعت عن مبدأ النضال المغاربي المشترك، وبعد سنة 1957 توجه الطيب السليم نحو أوربا لبث الدعاية الوطنية بين صفوف المغاربة المقيمين هناك، فأسس مكتبين للمغرب العربي في برلين في ألمانيا ومكتبا آخر في باريس، أين باشر في نشر الصحف والمناشير المحرضة لتوحيد جبهة النضال المغربي ضد العدو المشترك وهو فرنسا، وبعد استقلال تونس 1956 كلف الطيب سليم بعدة مهام، منها ممثلا لتونس في هيئة الأمم المتحدة، ورئيسا للجنة المشاركات الدولية، وتولى بعدها عدة مهام دبلوماسية سامية في هيئة الأمم المتحدة وقاد العديد من البعثات الدولية في مناطق الأزمات والحروب خاصة في القارة السمراء. منصف بن فرج، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2006. ص ص 112-118.

2- الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص 157-159.

3- أحمد محساس (علي محساس): من المناضلين الأوائل في حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ولد يوم 17 نوفمبر 1923، انظم إلى شبيبة حزب الشعب في بداية الأربعينات، تعرض للسجن والاعتقال في الكثير من المرات، تولى عدة مسؤوليات في= =حركة الانتصار، كما شارك في تأسيس المنظمة الخاصة، أعتقل سنة 1950 وتمكن من الهروب بعد سنتين من سجن البليدة رفقة بن بلة، انتقل إلى فرنسا سنة 1953 وشارك رفقة بوضياف في تأسيس أولى خلايا حزب جبهة التحرير الوطني بفرنسا، كما كلف بالإشراف على فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، كلف بمسؤولية نقل السلاح إلى ليبيا نهاية سنة كما تم تعيينه مسؤولا على قاعدة تونس الإستراتيجية 1955، عارض محساس قيادة الثورة الثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام كما عارض قراراتها، ونصب نفسه وصيا على الثورة بعد اعتقال الزعماء، ولكن لجنة التنسيق والتنفيذ كلفت أوعمران بعزله ومحاكمته، ولكن السلطات التونسية تكفلت بتهريبه إلى الخارج وقد كلف بمهام التسليح هناك حتى الاستقلال، تولى عدة مسؤوليات سياسية بعد الاستقلال. علي زغدود، صفحات من الثورة التحريرية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2004، ص ص 162-168.

3- اعتراف الحكومة التونسية بسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ كسلطة عليا للثورة التحريرية الجزائرية، كما أعلنت تأييدها المطلق لسياستها الداخلية.[1]

4- تعهد الحكومة التونسية بالإشراف على عملية تمرير الأسلحة الواردة من الحدود الليبية وتسليمها لمسؤولي جبهة التحرير الوطني على الحدود الجزائرية.[2]

إن موقف الاستعداد المبكر لدعم الثورة التحريرية الجزائرية كان يفرض نفسه على بورقيبة بصفته السبيل الوحيد للم شمل التونسيين وراء سياسته، والرهان الوحيد لكسب موقف جبهة التحرير الوطني ضد التوجه اليوسفي[3]، ولكن رغم ذلك فإن بورقيبة قد واجه في مشروعه هذا العديد من المشاكل، أبرزها خلاف قادة الثورة بين مغربة الحرب والاعتراف بواقع الاستقلال القطري لتونس، هذا ما حتم على بورقيبة الالتزام بموقف الحياد والمهادنة ليحقق إجماع قادة جبهة التحرير الوطني على سياسته القطرية، خاصة وأنها أصبحت أمرا واقعا في ضل الانتشار المستمر لسلطة ونفوذ بورقيبة داخل تونس، لقد كانت مساعدات بورقيبة للثورة مشروطة بفض النزاعات القائمة بين الجزائريين في تونس واحترام الجزائريين لسيادة بلاده، ونظرا لأهمية قاعدة الثورة في تونس ودورها في تفعيل نشاطات الثورة الجزائرية، ركز قادة جبهة التحرير في الداخل على استعادة السيطرة على هذه القاعدة الاستراتيجية ونزع مسؤوليتها من الوفد الخارجي [4].

المطلب الثاني: جهود الحكومة التونسية في إرساء علاقات التعاون مع جبهة التحرير الوطني.

لقد كانت حكومة بورقيبة مضطرة لتحمل الكثير من أجل إرساء علاقة التعاون مع جبهة التحرير الوطني، فقد واجهت الجبهة الكثير من الأزمات خاصة نهاية سنة 1956 وبداية 1957 والتي كادت أن تعصف بقيادة جبهة التحرير الوطني، ورغم اعتقال قادة الوفد الخارجي، فإن الخلافات لم تنتهي في ضل سيطرة علي محساس على قاعدة الثورة في تونس، والذي قدم نفسه أمام الرأي العام والسلطات التونسية وصيا على الشرعية الثورية، متحدثا باسم المعتقلين عن رفضهم لمقررات مؤتمر الصومام، وجمع حوله قادة الأوراس وسوق أهراس والنمامشة حيث أصدروا في اجتماعهم في ديسمبر 1956 بيانا ينص على

1- تقرير عمر أوعمران إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، بتاريخ 17 أفريل 1957، علي زغدود، صفحات من الثورة التحريرية الجزائرية، ط 01، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، ص ص 167، 168.

2- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص 278، 279.

3- خطاب بورقيبة يوم 02جويلية 1956، الحبيب بورقيبة، من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، منشورات الحزب الاشتراكي الدستوري، تونس، 1984، ص48.

4- محمد زروال، اللمامشة في الثورة، دار عمر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 402 - 405.

التنديد بقرارات مؤتمر الصومام وإبعاد ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ عن تونس، تثبت المراسلات التي كانت بين لجنة التنسيق والتنفيذ وممثليها في تونس محاولة هذه الأخيرة احتواء قضية محساس في البداية، عن طريق محاولة إقناعه بالعمل في إطار سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ ولكن دون جدوى[1].

أمام هذا الوضع اتخذت قيادة الثورة في الداخل قرارها بتعيين الدكتور محمد الأمين دباغين رئيسا لوفد جبهة التحرير في تونس والعقيد أوعمران نائبا له مكلف بفرع الإمداد، وأبرقت برسالة إلى السلطات التونسية شرحت فيها موقفها من الفتنة التي يثيرها أحمد محساس في تونس كما طلبت من خلال هذه الرسالة بتسهيل مهمة مبعوثي لجنة التنسيق والتنفيذ (أوعمران، وإبراهيم مزهودي، وبن عودة)[2]، وفي 27 أفريل1956 اجتمعت لجنة السلاح التابعة لجبهة التحرير الوطني في القاهرة وكانت مكونة من (أحمد فرانسيس، والدكتور محمد الأمين دباغين، وأحمد توفيق المدني، وفرحات عباس)، وكان من أهم ما خلصت إليه من خلال اجتماعها هو ضرورة التعجيل في ربط علاقات مع الحكومة التونسية التي يرأسها الحبيب بورقيبة وذلك من اجل الحصول على ترخيص رسمي لتمرير الأسلحة عبر التراب التونسي إلى المناطق الحدودية الجزائرية.[3]

وفي 01 جوان 1956 عقدت اللجنة العسكرية في القاهرة اجتماعا بحضور (أحمد بن بلة، محمد خيضر، أحمد توفيق المدني، الأمين دباغين، عبد الرحمن كيوان)، وتمحور هذا الاجتماع حول رسالة القادة في الداخل والتي طالبوا من خلالها أعضاء الوفد الخارجي بضرورة العمل مع الحكومة التونسية والرئيس الحبيب بورقيبة، وضرورة قطع العلاقات مع جماعة صالح بن يوسف، لأن قضيته حسب اعتقادهم كانت خاسرة وأنصاره يتضاءلون تحت ضربات الحكومة التونسية، ويقول أحمد توفيق المدني حول رد الأعضاء المجتمعين: (وبعد جدال ومعارضة من الأخ محمد خيضر، قررنا مراسلة القيادة في الداخل على الفور بقبول اقتراحهم، وحررت بنفسي ذلك المكتوب وسلمته لإبن بلة من أجل الإرسال به في بريدنا الحاضر) [4].

وفي 19 جوان 1956 استقبل أحمد توفيق المدني مبعوثي بورقيبة إلى القاهرة (السيد الرشيد إدريس والسيد الباهي لدغم) وكان ذلك اللقاء في جو مشحون وذلك بعد تأثر بورقيبة وحكومته بشائعات إعلامية

1- عبد الله مقلاتي والصالح لميش، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 130.

2- Mabrouk BELHOCINE, Courier-Alger- le Caire 1955-1956 et le congrè de Soumam dans la révolution, Casbah, Alger, 2000, pp 219,220.

3- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص 225، 226.

4- نفسه، ص255.

أطلقتها أحد الصحف الفرنسية حيث حرفت تصريحا لمحمد خيضر في أحد المؤتمرات الصحفية مفادها: (أن تونس تحاول التملص من مسؤولية دعم الثورة الجزائرية، خشية أن تواجه أخطارا تهدد استقلالها، وأن الزعيم بن يوسف وحركته هم المساعد الوحيد لتهريب الأسلحة عبر الجنوب التونسي)، وقد رد أحمد توفيق المدني على هذه الانشغالات بقدر عال من الدبلوماسية حيث أجاب الوفد التونسي بقوله: (أن جبهة التحرير الوطني تتعمد إخفاء اتفاقها مع الأخ بورقيبة، حتى تجنبه الحرج في علاقاته مع الحكومة الفرنسية في هذا الظرف الحساس)[1].

كما أكد أحمد توفيق المدني أن قيادة جبهة التحرير الوطني قد أجمعت على مسودة الاتفاق المصادق عليها مع ممثلي الحكومة التونسية الصادق لمقدم والطيب سليم، وأن التعامل مع الحكومة التونسية الرسمية هو قرار الجبهة الذي لا محيد عنه، وأن الثورة توجهت للاستعانة في فترة من الوقت بأنصار الأخ بن يوسف اضطرارا، لأن السلاح كان يجيب أن يعبر إلى الجزائر بأي طريقة، والحكومة التونسية لم تكن في بداية عهدها تسيطر بصفة كاملة على المناطق الجنوبية في تونس، ومثلما كان متفقا عليه تم لقاء طرابلس في 22جانفي 1957 بين الأمين دباغين والمدني مع مبعوثي بورقيبة الصادق لمقدم والطيب سليم، ومثل هذا الاجتماع البداية الفعلية لمرحلة جديدة من التعاون الجزائري التونسي، حيث فتك الوفد الجزائري من خلاله مجموعة من المكاسب خاصة في مجال التسليح والتموين والدعم اللوجيستي لصالح الثورة التحريرية الجزائرية. [2]

المطلب الثالث: توجه لجنة التنسيق والتنفيذ لتبني أسس جديدة في علاقتها مع حكومة التونسية.

يمكن القول أن لجنة التنسيق والتنفيذ قد تبنت سياسة واقعية جديدة تضمن دعم السلطات التونسية، وتخدم الاستراتيجية القائمة على توحيد النظام العام، وتجسيد قرارات مؤتمر الصومام وتجاوز الصراع السياسي والإيديولوجي العميق داخل صفوف الثورة، كما وضعت أسس جديدة لعلاقات تعاون بين حركة تحررية ودولة مستقلة، وذلك بتأكيد احترامها للسيادة التونسية بهدف تحقيق مكاسب إستراتيجية لصالح الثورة التحريرية، وبناءا على ذلك شرع كل من بن عودة بالتنسيق مع أحمد التليلي والحرس التونسي على طول الحدود، في نقل مخزون الأسلحة المتواجد بليبيا، كما تم إعادة هيكلة القاعدة الشرقية لتؤدي مهمة إمداد المناطق الداخلية بالأسلحة والذخيرة، ويمكن القول بأن أوعمران قد وفق كذلك في مهامه العسكرية

1- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص239.

2- نفسه، ص 246.

ضمن التعاون مع السلطات التونسية، حيث تم تمرير شحنات ضخمة من الأسلحة قدرت حسب بعض المصادر بألف قطعة شهريا[1].

لقد تمكنت الثورة في هذه المرحلة الجديدة وفي الإطار الرسمي من إنجاح مهمة إمداد الثورة التحريرية الجزائرية بالسلاح بعيدا عن أساليب التهريب القديمة المحفوفة بالمخاطر، والتي لم تكن تلبي مطالب الثورة المتزايدة، وتوطدت علاقات التعاون أكثر عندما تم نقل مركز قيادة الثورة إلى تونس بعد انكشاف خلاياها في الجزائر وفشل إضراب الثمانية أيام في تحقيق أهدافه وكان ذلك منذ شهر فيفري 1957.[2] وهذا ما يؤكده التقرير المهم لقائد العمليات العسكرية بالقيادة العليا للقوات العسكرية الفرنسية في تونس، بتاريخ 07 فيفري 1957، حيث أكد فيه أن عمليات (المتمردين الجزائيين) في تونس تعرف تصعيدا محسوسا، كما أن عمليات نقل السلاح والمؤونة إليهم تعرف تطورا كبيرا، خاصة بعد أن أصبحت تحت رعاية السلطات الرسمية التونسية، كما يذكر التقرير بأن القوات العسكرية الفرنسية قد رصدت العديد من الشاحنات المدججة بالسلاح تتجه نحو المناطق الحدودية أين يتم توزيعها بالتدرج على عدة مراكز، كما يشير إلى إقامة السلطات التونسية للعديد من مراكز علاج والتأهيل الجسدي للجرحى والمصابين (من المتمردين الجزائريين)، وحذر التقرير من الانتشار المستمر لنشاط المقاومين الجزائريين في حال استمرار هذا الدعم، وخاصة أن القوات العسكرية الفرنسية كانت تواجه العديد من العراقيل والصعوبات من المدنيين التونسيين وقوات الحرس الوطني التونسي بهدف حماية (المتمردين).[3]

لقد وجدت لجنة التنسيق والتنفيذ تضامنا رسميا وشعبيا في تونس، كما استغلت هذا الوضع الجديد في إرساء تنظيمات ومصالح جديدة، وعالجت بعض مظاهر الفوضى وأرست قواعد التعامل مع التونسيين، وذلك من أجل الحصول على الدعم الكامل من الحكومة التونسية[4].

ويمكن حصر أهم المكاسب التي حققتها لجنة التنسيق والتنفيذ لصالح الثورة التحريرية الجزائرية خلال هته الفترة في النقاط التالية:

1- حرية تنقل قوات جيش التحرير داخل التراب التونسي.

2- اللجوء إلى المراكز الإستشفائية التونسية لمعالجة المرضى والجرحى.

1- محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص187.

2- محمد لبجاوي، المصدر السابق، ص ص 183، 184.

3- تقرير قائد العمليات العسكرية بالقيادة العليا للقوات العسكرية الفرنسية بتونس العقيد (SARAZAC)، حول تطور نشاط المقاومة الجزائرية في ضل الدعم الشعبي والرسمي التونسي، بتاريخ 07 فيفري 1957، S.H.T, 2H, DOS 02, DOS 140

4- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 336.

3- حرية عبور الأسلحة.
4- تنظيم مشاركة الجالية الجزائرية ومساهمتها المالية والسياسية.
5- جمع المساعدات والتبرعات لصالح الجزائريين.
6- تسهيل تنقل الأشخاص والعتاد.
7- تسهيلات إدارية متنوعة.
8- تسهيلات في الجانب الإعلامي ودعم رسمي من الحكومة التونسية.[1]

المبحث الثاني: مظاهر نجاعة سياسة التقارب بين الحكومة التونسية والثورة التحريرية الجزائرية.

أثبتت سياسة التقارب التي انتهجتها جبهة التحرير الوطني تجاه الحكومة التونسية فعاليتها، وذلك ما تبلور في المواقف الرسمية والشعبية التونسية الداعمة للثورة التحريرية الجزائرية، وما أثمرت عنه من تطور لهياكل الثورة التحريرية الجزائرية بتونس، والمساعدات الكبيرة التي قدمت من طرف الحكومة التونسية في عمليات تمرير الأسلحة، عن طريق قوات الحرس الوطني التونسي في ظل السرية التامة وبإشراف من سلطات الإدارة ولجان الحزب الحر الدستوري، كما تجلت جهود الحكومة التونسية في الدعم الدبلوماسي للثورة الجزائرية على الصعيد الإقليمي والأممي، وتدويل القضية الجزائرية وكسر الحاجز الفرنسي المفروض عليها باعتبارها شأن فرنسي داخلي.

المطلب الأول: وقوف الحكومة التونسية على حتمية دعم الثورة التحريرية الجزائرية.

لقد وقف بورقيبة على حتمية تبني مطلب دعم الثورة التحريرية الجزائرية رغم أن ذلك سيثير الكثير من القلق لدى السلطات الفرنسية ويهدد مستقبل العلاقات معها، ولكن رغم ذلك فإن مطلب دعم الثورة التحريرية كان هو المسلك الوحيد لدى بورقيبة لإعطاء الشرعية لحكومته ولم شمل التونسيين في صفه، كما أن هذا الأخير كان قد أدرك أن استمرار الحرب في الجزائر وبقاء القوات الفرنسية في تونس يمكن أن يهدد نظامه الفتي، وعلى حد تعبير بورقيبة: (إن مشاكل الجزائر هي نفسها مشاكل تونس لأن استقلالنا منقوص ومهدد بالخطر إذا لم تستقل الجزائر، فيجب أن تستقل الجزائر لنطمئن على استقلال تونس) [2]. لقد تراوحت مواقف بورقيبة الداعمة للثورة التحريرية الجزائرية بين السرية والعلنية وذلك للحفاظ على توازنات العلاقة بين الحكومة التونسية والثورة التحريرية من جهة ومع الحكومة الفرنسية من جهة أخرى[3].

1- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص 133- 134.
2- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 135.
3- Mohammed HARBI, **Les Archives de La Révolution Algérienne**, jeune Afrique, Paris, 1981, p 452.

كما تجلى الموقف البورقيبي الداعم للثورة التحريرية في السعي لتنظيم "المؤتمر المغاربي لدعم المقاومة الجزائرية"، والذي يضم جميع ممثلي الثورة التحريرية الجزائرية من الداخل والخارج، مع وجود ملاحظين تونسيين ومغاربة وليبيين ومصريين، تحت رعاية خاصة من الرئيس بورقيبة، وكان الهدف من خلال هذا المؤتمر هو توحيد مواقف ممثلي جبهة التحرير الوطني حول شروط وقف إطلاق النار وطرحها بصيغة موحدة من الأطراف المصرية والمغاربية أمام هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدوليين، ولكن أشغال هذا المؤتمر السياسي باءت بالفشل بسبب الخلاف الحاد بين ممثلي جبهة التحرير الوطني في تونس [1].

كما بذل بورقيبة جهودا معتبرة من أجل دعم وتدويل القضية الجزائرية في أول دورة لأمم المتحدة تحضرها تونس رغم الضغوطات الفرنسية التي كان يواجهها بورقيبة، ومع اقتراب هذه الدورة ضاعف بورقيبة وأعضاء حكومته من التصريحات المساندة لجبهة التحرير الوطني، كما طلب بورقيبة بتطبيق مبدأ الاستقلال الذاتي الداخلي كمرحلة تمهد للاستقلال التام حيث صرح: (نحن نتمنى من أعماق قلبنا رؤية الجزائر مستقلة متبعة خطوات تونس...وإن لم تضعف المقاومة فإن فرنسا سترجع يوما إلى بن بلة ورفقائه)[2].

وقد أثارت حصة "صوت الجزائر الحرة" التي كانت تبث من الإذاعة التونسية (رغم وجودها تحت وصاية الفرنسيين) كثيرا من القلق لدى الحكومة الفرنسية، حيث شنت حملة إعلامية واسعة مجدت من خلالها انتصارات جبهة التحرير الوطني، ونددت في نفس الوقت بجرائم الاستعمار الفرنسي المرتكبة في الجزائر، وهذا ما أثار حفيظة الحكومة الفرنسية حيث تدخلت لدى الرئيس بورقيبة من أجل وضع حد للدعاية الانفصالية التي يبثها (المتمردون) انطلاقا من تونس [3].

غير أن السلطات التونسية قد أصرت على أن ينبعث "صوت الجزائر الحرة " ليكون لسانا ناطقا باسم الثورة الجزائرية، وفي الجانب الشعبي فقد قدم الشعب التونسي مساعداته القيمة للثورة التحريرية الجزائرية، عن طريق لجان مناصرة الثورة، ولجان جمع التبرعات وتجنيد الكثير من المتطوعين في صفوف الثورة الجزائرية، وشكل حضور وفد الجبهة في احتفالات استقلال تونس في مارس 1957 مصدرا لقلق الدبلوماسية الفرنسية، كما أثار احتضان السلطات التونسية لقيادات جبهة التحرير الوطني

1- S.H.A.T, 2H, DOS 02, DOS 140, OP CIT.
2- S.H.A.T, 2H, DOS 02, DOS 140, OP CIT.
3- IBID.

وإطاراتها ومنحهم سلطة الإشراف على الجالية الجزائرية واللاجئين احتجاج واسعا لدى السلطات الفرنسية[1].

المطلب الثاني: التضامن الشعبي والرسمي من خلال تقارير القادة العسكريين الفرنسيين.

تجسد الدعم الرسمي التونسي حقيقة على أرض الميدان وذلك من خلال التعليمات التي وجهها إلى مفوضي وأعيان الولايات، وهذا ما أثبتته تقارير قادة القواعد العسكرية الفرنسية في تونس، ونذكر منها تقرير قائد العمليات العسكرية الفرنسي بمنطقة الكاف والمؤرخ في 09 جويلية 1956، حيث أورد فيه مجموعة من النقاط حول التواطؤ الشعبي والرسمي حسب وصفه مع ما أطلق عليه في التقرير مصطلح (المتمردين الجزائريين)، ومن أهم النقاط التي وردت في هذا التقرير:

أولا- في جانب التضامن الشعبي مع الثورة التحريرية الجزائرية: يذكر التقرير مقاطعة أعيان وممثلي منطقة الكاف للقادة العسكريين، والقناصلة الجدد الذين يمثلون الوجود الفرنسي بالمنطقة، بينما كانوا يستغلون أبسط الأحداث من أجل إثارة الفوضى والاحتجاج ضد السلطات التي تمثل الوجود الفرنسي في المنطقة، كما يذكر التقرير اتفاق الأعيان والأهالي في تلك المنطقة بالامتناع عن إدلاء أي معلومات حول تحركات (المتمردين) الجزائريين.[2]

ثانيا- في جانب التضامن الرسمي مع الثورة الجزائرية: يذكر التقرير خطاب مفوض ساقية يسدي يوسف على أهالي وأعيان المنطقة في 03 جويلية 1956، وحث من خلاله التونسيين بمساندة إخوانهم الجزائريين مهما كانت الصعاب إلى غاية تحقيق الاستقلال، كما قام مفوض الكاف بتصرفات استفزازية، حيث نصب أربع رايات وطنية جزائرية، ورفض الاستجابة لكل طلبات نزعها، كما يذكر هذا التقرير أن هذه الإجراءات جاءت نتيجة توصيات دقيقة من السلطات العليا في تونس بمساعدة (المتمردين).[3]

كما اقترح قائد العمليات العسكرية مجموعة من الحلول للحد من نشاط المجاهدين الجزائريين خاصة في المناطق الحدودية بين تونس والجزائر وتتمثل في:

1- منع جميع أشكال الدعم والمساعدة المقدمة من التونسيين (للمتمردين الجزائريين).

2- إقامة شريط عازل على طول الحدود الجزائرية التونسية بعرض 15 كلم يوضع تحت تصرف السلطة العسكرية الفرنسية لمراقبته بصفة فعالة، بحيث أن كل شخص يتنقل عبر هذا الشريط يقتل دون إنذار.

1- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 136.

2- تقرير قائد العمليات العسكرية بمنطقة الكاف حول إجراءات الدعم التونسي الرسمية والغير رسمية لحركة المقاومة الجزائرية في المنطقة، بتاريخ 07 جويلية 1956. S.H.T, 2H, DOS 02, DOS 448

3- S.H.T, 2H, DOS 02, DOS 448, OP.CIT.

3- التوجه نحو قطع طرق التموين ولذلك لعزل (عصابات المتمردين) وإحباط معنوياتهم.
4- محاصرة كل المجموعات التي تقدم خدمة المرشد أو المرافق لعبور المتطوعين من التونسيين والجزائريين عبر الممرات المعزولة وكذا من أجل الإمداد بالسلاح المؤونة.
كما يشير التقرير في نهايته عن تعفن الأوضاع في الجنوب التونسي والذي يعرف سيطرة شبه تامة من طرف أنصار الحركة اليوسفية وحلفائهم من (المتمردين الجزائريين).[1]

المطلب الثالث: استثمار الدعم الرسمي في تطوير هياكل الثورة الجزائرية بتونس.

أثمر دعم الحكومة التونسية للثورة التحريرية عن تطور كبير لهياكلها داخل قاعدة تونس الاستراتيجية، خاصة بعد القضاء الشبه الكلي على حركة التشويش داخلها، والقرارات التنظيمية المنبثقة عن مؤتمر الصومام حيث تم تحديد الرتب والرواتب والمسؤوليات، ومن أهم القرارات التنظيمية المتفق عليها بين الطرفين:
أولا- المرور عبر الحدود: تم الاتفاق بعدم جواز مرور أي شخص مهما كانت صفته مدنيا أو عسكريا إلا إذا كان مصحوبا برخصة فيها إمضاء مسؤولي جيش التحرير أو الحكومة التونسية، ويستثنى من هذا الأمر الجندي الجريح، فإنه يسمح له بالمرور دون رخصة.
ثانيا- قطاع الصحة: كل مريض لا يسمح له بعبور الحدود إلا برخصة من إدارة المنطقة التي ينتمي إليها، ويجب على مسؤولي المراكز داخل تونس تقديم المريض على الفور إلى طبيب المركز لفحصه وبعد ذلك يأمره الطبيب بالعودة مباشرة إلى المنطقة التي قدم منها، ويستثنى من ذلك الجرحى فهؤلاء يسمح لهم بالمرور دون رخصة، ويجب على مسؤول المركز متابعتهم في المستشفى حتى التعافي من المرض، وإن لم تكلفه لإدارة بأي مهمة فما عليه إلى العودة للمنطقة التي أتى منها.[2]
ثالثا- السلاح والذخيرة: كل سلاح أو ذخيرة تخرج من تونس نحو الوطن يستوجب على رئيس المركز وضعها في أماكن سرية ولا يعرفها إلا طرفي التسليم والاستلام، كما أن توزيع أي قطعة سلاح أو ذخيرة أو غيره من العتاد الحربي، لا يتم إلا بوثيقة فيها إمضاء المسؤول المكلف بالتسليح أو نوابه، ويجب على

1- IBID.
2- ينظر إلى مراسلات وتقارير القيادة الثورة التحريرية الجزائرية للولاية التاريخية الأولى (الأوراس النمامشة) حول تنظيم هياكل الثورة التحريرية الجزائرية بقاعدة تونس والمراكز لحدودية، علي تابليت، تنظيم هياكل الثورة التحريرية (1956-1957)، مجلة المصادر، مجلة سداسية، المركز الوطني للأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد السادس، ، الأبيار، الجزائر العاصمة، 2002، ص 195.

الذي أخذ السلاح الإمضاء على ثلاث بطاقات واحدة تؤخذ مع السلاح، وأخرى ترسل عن طريق البريد إلى قائد المنطقة، وأخرى يحتفظ بهام سؤول المركز كدليل على تسليم السلاح.

رابعا- تنظيم الأمن على مستوى المراكز الحدودية: تكوين شرطة من الجيش لحفظ الأمن العسكري، ومراقبة الحدود وتفتيش كل مار عبر الحدود مشكوك في أمره أو دون رخصة، وذلك عبر كل المراكز الحدودية، وتتكفل أيضا بمهمة المراقبة والاستعلام، ويجب عليهم إعلام القيادة بأي مسألة خطيرة. [1]

خامسا- العلاقة بين الجنود ومسؤولي المراكز الحدودية: كل مسؤول أو جندي بالمركز هو تحت إشراف مسؤول المركز وهو الضامن على كل ما يقع له، وجميع المعاملات والمصاريف بين مسؤولي المراكز ومساعديهم والجنود الخاضعين لسلطتهم، تكون على دفاتر موقع فيها، وتقدم للرقابة بصفة دورية.[2]

كما سمحت التسهيلات التي منحتها الحكومة التونسية لقيادة الثورة بإنشاء عدة مصالح ومكاتب داخل التراب التونسي وتعيين مسؤولين عليها وتحديد مهامهم، بالإضافة إلى تكوين عدة مراكز في المناطق الواقعة على الحدود، حيث تعتبر هذه المراكز كمناطق مؤمنة من طرف جيش التحرير الوطني عند دخول الدوريات وخروجها من تراب الوطن، وقد أثر هذا التنظيم الجديد بشكل جذري في تطور العمليات السياسية والعسكرية داخل التراب التونسي وحتى داخل الوطن، مع تطوير النظام والسرية[3]، وتقوية الانضباط ويمكن رصد هذه المصالح والمكاتب باختصار في ما يلي:

أولا- مصلحة التموين: وتتكفل بالتموين العام (لوجستيك)، وتشرف على خزينة المالية وتنظيم العتاد، ومتابعة كل الحسابات المتعلقة بالمصاريف والمداخيل.

ثانيا- مصلحة التخزين والتوزيع: وتنحصر مهمتها في تخزين وتوزيع السلاح والذخيرة والملابس، سواء كانت عسكرية أو مدنية، كما تتكفل بشراء المواد الغذائية وتوزيعها على المراكز والقواعد والدوريات، وتوضع تحت تصرفها جميع المخازن لتخزين العتاد والمؤونة والذخيرة والأسلحة، ورئيس هذه المصلحة مسؤول أمام المقتصد العام.[4]

1- نفسه، ص 195.

2- علي تابليت المرجع السابق، ص 196.

3- تقرير قائد الولاية التاريخية الأولى (الأوراس النمامشة) العقيد محمود الشريف إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، حول الوضع الثوري العام بتونس والمراكز الحدودية، مؤرخ في 06 أوت 1957، علي تابليت، ص ص 190، 191.

4- نفسه، ص 191.

ثالثا- مصلحة المالية وشؤون الخزينة: وتتكلف بضبط الإيرادات مهما كان مصدرها، والنفقات العامة، وتسجل كل هذه العمليات في سجلين واحد للإيرادات وآخر للنفقات، وتكتب اللغتين العربية والفرنسية، مع اعتماد دفتر خاص بالوصل في كل معاملات الدفع والقبض مع الإمضاء.[1]

رابعا- مصلحة للصحة والخدمات الاجتماعية: وتتكون هذه المصلحة من الأطباء والممرضين وقاعات للعلاج والاستقبال للفحوص، ويكلف رئيس هذه المصلحة بربط علاقات مع بعض المستشفيات في تونس لإجراء العمليات الجراحية إذا كان الجيش في حاجة إلى ذلك، ويطلب من رئيس المصلحة فتح سجل عام ثم سجل في كل مصلحة لتسجيل المريض والجريح ثم تاريخ الوصول وتاريخ الشفاء ونوع المرض أو الإصابة، كما يكلف رئيس المصلحة بزيارة المرضى وتفقدهم ويجب عليه توفير الطعام والدواء وجميع ما يحتاجه المرضى كما يجب عليه تسجيل كل الشكاوى ورغبات المرضى والمصابين ويرفعها للمسئولين المعنيين، وبعد نهاية فترة العلاج يوجهون للمراكز الحدودية من أجل الراحة قبل رجوعهم إلى العمل والدخول إلى الجزائر [2].

خامسا- إنشاء مصلحة الاستعلامات: وتتكلف بتكوين جهاز من ذوي الخبرة والعزيمة لجلب المعلومات مهما كان نوعها (سياسية ، عسكرية ، اجتماعية) والتي تهم الثورة والجزائر بصف عامة حتى ولو كانت من فرنسا، كما يتكفل هذا المكتب بمتابعة الأعداء من الجزائريين المتعاونين مع العدو الفرنسي أو غيرهم، بحيث تشكل بطاقات معلوماتية خاصة بهم وذلك من أجل مراقبتهم، كما يكلف رئيس مكتب الاستعلامات بتكوين بطاقات معلوماتية أيضا تتضمن جرائم العدو داخل وخارج الوطن بالإضافة إلى تدوين الخسائر المادية والبشرية التي ألحقها العدو بالمواطنين[3].

سادسا- مكتب التعداد: ويتكفل بضبط وتعداد وتصنيف سجلات المجاهدين حسب التسلسل التالي: الضباط المسؤولين - ضباط الصف - الجنود، بالإضافة إلى ضبط البيانات الشخصية لهؤلاء حسب التسلسل التالي: تاريخ الميلاد - تاريخ التجنيد - الناحية - القسمة، كما يخصص دفتر عسكري لكل

1- علي تابليت، المرجع السابق، ص ص 191، 192.
2- علي تابليت، المرجع السابق، 193.
3- نفسه، ص ص 193، 194.

مجاهد تدون فيه سيرته المدني والعسكرية، كما يتكفل المكتب بإحصاء عائلات الشهداء والسجناء والأسرى والمفقودين، وعائلات المسبلين والفدائيين.[1]

كما خصصت قيادة الثورة أهمية كبيرة لتنظيم القواعد الحدودية من الناحية العسكرية والإدارية لاعتبارها الرئة التي تتنفس منها الثورة التحريرية الجزائرية، حيث تكفلت هذه القواعد بمراقبة نشاط العدو، واستقبال القادمين من الداخل وتأمين خروج ودخول الدوريات العسكرية، وتطبيق نظام المناوبة في الحراسة ومراقبة الشريط الحدودي، كما كانت هذه المراكز بمثابة قواعد خلفية للتدريب والتموين والاستشفاء، كما خصصت مراكز أخرى لاستقبال ورعاية اللاجئين وأنشأت بها لجان من المدنيين لجمع التبرعات من المواطنين الجزائريين والتونسيين، ومن أهم هذه المراكز نذكر منها مركز جبل سيدي أحمد، ونفطة، وتوزر، القلعة، تاجروين، الرديف، توزر، الكاف، عين الدراهم، باجة، كما وجدت مراكز في مناطق داخلية مثل القيروان وقفصة.[2]

المطلب الرابع: سياسة التقارب ودورها في تطوير عملية التسليح والتموين.

أثبتت السياسة الجديدة التي انتهجتها جبهة التحرير الوطني تجاه بورقيبة وحكومته والهياكل التي استحدثتها فعاليتها، حيث أكدت شهادات أوعمران[3] وبن عودة حجم المساعدات الكبيرة التي قدمت من طرف الحكومة التونسية في عمليات تمرير الأسلحة، عن طريق قوات الحرس الوطني التونسي في ظل السرية التامة وبإشراف من سلطات الإدارة ولجان الحزب الحر الدستوري[4]، كما قدمت السلطات التونسية تسهيلات لشراء الأسلحة من أوربا عبر سفارتيها في روما وبون وسهلت إدخالها إلى تونس، وقد كانت كمية الأسلحة المهربة نحو الحدود الجزائرية معتبرة جدا، وحسب تقارير وزارة الخارجية الفرنسية أنه في الفترة الممتدة ما بين 01 جانفي 1957 إلى 31 جويلية 1957 تم إدخال أكثر من تسعة آلاف قطعة سلاح عبر مسالك مختلفة إلى الجزائر[5]، ويؤكد أحد مسؤولي القاعدة الشرقية أنه تم إدخال 3017 قطعة سلاح أتوماتكية من مختلف الأصناف والأنواع، وقد عرفت عمليات نقل وتوزيع الأسلحة داخل الجزائر

1- التقرير النصف سنوي للجنة الرقابة حول الإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف مكتب التعداد في تونس، لضبط وتعداد وتصنيف قوائم المجاهدين والفدائيين والمسبلين ونشاطاتهم العسكرية والمدنية، وقوائم الشهداء والأسرى والمفقودين وأسرهم، مؤرخ في 26 جوان 1957، نفسه، ص ص 193، 194.

2- علي تابليت، المرجع السابق، ص ص 193، 194.

3- شهادة أوعمران، محمد عباس، المصدر السابق، ص187.

4- شهادة بن عودة، نفسه، ص97.

5- Mohammed GENTARI, Organisation politico – administrative et militer de la révolution Algérienne de 1954 à 1962 OUP, Alger, T2, pp 834-843.

انتشارا واسعا ووصلت حدود الولاية الرابعة، وكان ذلك حتى سنة 1958 أين جابهت عملية التسليح المراقبة الفرنسية وخط موريس المكهرب[1].

استغلت قيادة الثورة الدعم التونسي المقدم لها في تفعيل نشاط القواعد الخلفية للثورة التحريرية وفي تفعيل إستراتيجيتها السياسية والعسكرية، بحيث كثفت من تواجدها العسكري خاصة على مستوى المناطق الحدودية مثل (الكاف، وغار ديماو) والتي تحولت إلى مراكز تجمع لفيالق وكتائب جيش التحرير الوطني الجزائري، وقواعد للإمداد بالسلاح والذخيرة والمؤونة نحو الداخل، وفضلا عن دور القاعدة الشرقية في مجال الإمداد، فإن ولايات الداخل أرسلت بوحداتها للمساهمة في أداء هذه المهمة، كما مكن الدعم التونسي قيادة الثورة من تنظيم وحدات جيش الحدود وفق أساليب حديثة وعصرية، ويمكن الجزم بأن الدبلوماسية الجزائرية قد نجحت في استغلال موقف بورقيبة، وذلك بتوحيدها للنظام وتفعيلها لقاعدة الثورة في تونس، وتفعيل دور جيش الحدود وتنشيط حركة الإمداد نحو الداخل، وحسب محمد لبجاوي فإن قيادة الثورة في تلك المرحلة قد تجاوزت سياسة التنسيق القديمة القائمة على التحالف مع اليوسفيين، وأرست مبادئ سياسة جديدة وأكثر واقعية قائمة على تفعيل التعاون مع السلطات التونسية[2].

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن الحكومة التونسية قدمت خلال هذه المرحلة جهودا معتبرة في دعم القضية الجزائرية ليس على المستوى الداخلي فقط بل تعدى دورها إلى المجال الدبلوماسي العالمي، حيث عملت على تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، ونددت بالسياسة القمعية الاستعمارية الفرنسية، رغم أن السلطات الفرنسية قد جابهت هذا الدعم بضغوطات مختلفة مثل التهديد بقطع العلاقات أو منع المساعدات أو الاعتداء على المناطق الحدودية، ومن ناحية أخرى فقد استغلت قيادة الثورة هذا الدعم في تفعيل نشاطها داخل القواعد الخلفية بتونس، وبعث استراتيجية سياسية وعسكرية جديدة، حيث كثفت من تواجدها العسكري خاصة بالمناطق الحدودية، كما نظمت وحدات الجيش وفق أساليب حديثة وعصرية، ومتنت قواعد الإمداد بالسلاح والذخيرة والمؤونة نحو الداخل، وبذلك تكون جبهة التحرير الوطني تكون قد تجاوزت سياسة التنسيق القديمة القائمة على التحالف مع اليوسفيين.

1- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة، الجزائر، ص ص 220، 221.

2- محمد لبجاوي، المصدر السابق، ص ص 112- 116.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- الوثائق الأرشيفية:

1- تقرير قائد العمليات العسكرية بالقيادة العليا للقوات العسكرية الفرنسية بتونس العقيد (SARAZAC)، حول تطور نشاط المقاومة الجزائرية في ضل الدعم الشعبي والرسمي التونسي، بتارخ 07 فيفري 1957، S.H.T, 2H, DOS 02, DOS 140

2- تقرير قائد العمليات العسكرية بمنطقة الكاف حول إجراءات الدعم التونسي الرسمية والغير رسمية لحركة المقاومة الجزائرية في المنطقة، بتاريخ 07 جويلية 1956. S.H.T, 2H, DOS 02, DOS 448

ثانيا- المقابلات الشخصية:

1- مقابلة شخصية مع المجاهد والمؤرخ محمد زروال، حول أوضاع الثورة التحريرية الجزائرية في قاعدة تونس ووالولاية التاريخية الأولى، تبسة، شارع الهواري بومدين، 18 أفريل 2012.

ثالثا- قائمة الكتب:

أ-المصادر باللغة العربية:

1- بوعبيد عبد الرحيم، مذكرات، ج1، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2012.

2- بورقيبة الحبيب، من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، منشورات الحزب الاشتراكي الدستوري، تونس، 1984.

3- بن فرج منصف، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2006.

4- حسن اللولب حبيب، التونسيون والثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

5- سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010.

6- الشرفي منير، وزراء بورقيبة، الدار التونسية للطباعة والنشر، تونس، د ت، ن

7- عباس محمد، ثوار عظماء، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

8- زغدود علي، صفحات من الثورة التحريرية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2004.

9- زروال محمد، اللمامشة في الثورة، دار عمر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

10- طالب الإبراهيمي أحمد، مذكرات جزائري، أحلام ومحن (1932، 1965)، ج1، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.

11- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة، الجزائر، 2013.

12- لبجاوي محمد، حقائق عن الثورة الجزائرية، ط1، درا الفكر الحر، 1971.

13- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج3، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988.

ب- المصادر باللغة العربية:

1- BELHOCINE Mabrouk , Courier-Alger- le Caire 1955-1956 et le congrè de Soumam dans la révolution, Casbah, Alger, 2000.

2- HARBI Mohammed, **Les Archives de La Révolution Algérienne**, jeune Afrique, Paris, 1981.

3- GENTARI Mohammed, Organisation politico – administrative et militer de la révolution Algérienne de 1954 à 1962 OUP, Alger, 1994.

ج- المراجع:

مقلاتي عبد الله، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

رابعا: المقالات العلمية:

علي تابليت، تنظيم هياكل الثورة التحريرية (1956-1957)، مجلة المصادر، مجلة سداسية، المركز الوطني للأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد السادس، الأبيار، الجزائر العاصمة، 2002.